



قرمدة في:

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية
بلدية قرمدة
كتابة المجلس

محضر جلسة الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2021

انعقدت يوم الاربعاء الموافق لتاريخ 20 اكتوبر 2021 الجلسة الاستثنائية للمجلس البلدي على الساعة الرابعة بعد الزوال وذلك برئاسة السيدة آمنة بوعزيز كريشان رئيسة البلدية وحضور الأعضاء الاتي ذكرهم:

سامي الجربي- عليالمطبيع - سهام الشعبوني - فيصل القطي - نادر سحنون- فيصل الجراية-محمد القطي-منجية الترعي- سمير السقا – عبد السلام الجريبي - نهى القبائلي - ليلي الجريبي- محمد بلغيث - خلود الجمل - رابعة هدريش- هالة الزواري- رحمة العيادي- منذر كمون..

في حين تخلف عن الحضور الأعضاء الاتي ذكرهم: ايمان العموري- -كوثر العيادي.
كما حضر الكاتب العام للبلدية السيد البحري المثلوثي والسيد فتحي بن جماعة المدير الفني و السيد أيمن الترعي.

افتتحت رئيسة البلدية الجلسة مرحبة بالحاضرين ثم قامت بعرض جدول الأعمال المعروض على المجلس والمتمثل في ما يلي:

- توزيع موارد العنوان الثاني (مشاريع مهيكلة/ مشاريع إدارية/ مشاريع تشاركيّة).
- إعادة النظر في مشروع تحويل اعتماد لمشروع تهيئة المسلخ.
- النظر في طلب بعض المستشارين المتعلق بتفعيل الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية

● النظر في إشكالية رفع الفضلات وغلق المصب

● معاينة استقالة السيد فتحي كمون من عضوية المجلس البلدي

1- توزيع موارد العنوان الثاني (مشاريع مهيكلة/ مشاريع إدارية/ مشاريع تشاركية):

أحالت رئيسة البلدية الكلمة للكاتب العام السيد البحري المثلوثي الذي بين وعلى إثر عرض مشروع الميزانية لسنة 2022 على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 30 سبتمبر 2021 و حيث تمت الموافقة على إدراج تقديرات تبلغ **4095,588** ألف دينار كنفقات تنمية ، و استعدادا للشروع في إعداد البرنامج التشاركي لسنة 2022 المعروض على المجلس للمناقشة و المصادقة للمقترح التالي لتوزيع هذه الموارد :

1- 1000 ألف دينار يخصص للبرنامج التشاركي

2- 2030 ألف دينار مشاريع إدارية مفصلة كما يلي :

ع.ر	البيان	المبلغ المقترح (أ.د)
1	الدراسات	90
2	بناءات إدارية	150
3	اقتناء معدات نظافة	250
4	اقتناء معدات و تجهيزات	70
5	اقتناء وسائل النقل	120
6	أشغال الصيانة و التعهد (طرقات)	100
7	أشغال التجميل الأخرى	50
8	بناء الأسواق و الأحياء و المحلات التجارية	1200
		2030

ويخصص 1065 ألف دينار للمشاريع المهيكلية

- طلب السيد محمد بلغيث عرض هذه المقترحات على اللجان البلدية وان هناك مقترح لاقتناء وسائل نقل قدره 120 ألف دينار وتساؤل من بقي بدون سيارة بالادارة البلدية وليس هناك اطار لم تخصص له سيارة ادارية وهل بلدية قرمدة ستشتري كل سنة سيارات .
- اجاب الكاتب العام للبلدية ان البلدية انتدبت خمسة اطارات فنية 3 تقنيين و 2 مهندسين سنة 2021 وعملهم الميداني يتطلب وسائل تنقل وعقب السيد محمد بلغي ثان هناك سيارة ادارية تدور ولا نعرفها عند من واجابه الكاتب العام ان جميع السيارات الادارية نعرف من يستعملها .
- رد السيد محمد بلغيث على السيد الكاتب العام (ماتقعدش ترعش وهدى روك وانا قدمت سؤال ويلزمك تجاوبني عليه) ورفض الكاتب العام الاجابة وطلب منه توجيه سؤاله الى السيدة رئيسة البلدية . كرر السيد محمد بلغيث السؤال بصوت مرتفع يلزمك تجاوبني اجابه الكاتب العام (ياخي نخدم عندك).رد السيد محمد بلغيث (شنوا هالمستوى) اجابه الكاتب العام (احترم روك تحكي على المستوى مستوايا خير من مستواك) رد السيد محمد بلغيث شنوا هذا يامدام متوجها للسيدة رئيسة البلدية شنوا يقول مستوايا خير من مستواك رد عليه الكاتب العام انه هو من بدا في الاستفزاز وتسجيل الفيديو للجلسة يوثق ذلك .
- ثم طلب السيد محمد بلغيث رئيسة البلدية ان تجيبه عن سؤاله الذي سبق ان طرحه في جلسة فارطة

أجابت رئيسة البلدية أنه على إثر الانتدابات الأخيرة بالإدارة الفنية أصبح تعزيز عدد السيارات بهذه المصالح ضرورة ملحة.

تدخل السيد فيصل القطي طالبا مزيد توضيح و تفصيل الاعتمادات المرصودة بالعنوان الثاني كما تساءل عن مدى أحقية الإدارة تصوير هذه الجلسة.

أكد السيد محمد بلغيث على ضرورة عرض الميزانية على اللجان المختصة لا سيما لجنة المالية.

أجاب السيد نادر سحنون أنه لم يتسنّ للجنة المالية عقد جلستها المقررة نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني المستوجب.

اقترح السيد سامي الجربي ارجاء التصويت على هذه النقطة الى اشعار اخر لعرضها على الدرس من طرف اللجان المختصة.

اعتبر السيد فيصل الجراية أنه من حيث الشكل لا تتوفر في المذكرة المعروضة على المجلس المقومات اللازمة من خاصة من جهة الصياغة أما من حيث المضمون فان المشاريع المهيكلّة لا يستقيم عرضها صبرة واحدة و انما لا بد من تفصيلها كما تساءل عن الموارد المخصصة لاقتناء أراضي و التي لم يقع صرفها.

و سايرته في هذا الجانب السيدة نهى القبائلي مؤكدة على ضرورة تفصيل الموارد المرصودة للمشاريع التشاركيّة كما لاحظت أن اختيار توقيت اللجان لم يكن موفقا.

تساءلت السيدة منجية عن الترعّي على أسباب عدم عرض الاحتياجات التي حددتها الإدارة على لجنة المالية منذ شهر أفريل مثلما جرت به العادة في هذا الصدد.

فسألها السيد سامي الجربي عن أسباب غيابها عن اجتماعات اللجنة المالية.

اعتبرت السيدة رابعة هدرّيش ان انعقاد اللجنة المالية بصورة عاديّة و منتظمة أمر مهم لحسن سير العمل الإداري و المالي في البلدية.

اقترح السيد نادر سحنون عقد لجنة المالية في أول الأسبوع القادم.

تدخلت رئيسة البلدية و بيّنت أن أول جلسة تشاركيّة ستنتقل يوم الأحد الموافق لتاريخ 7 نوفمبر 2021 و دعت المجلس للمرور للتصويت مبيّنة أنه يوجد خيارين : يتمثل الخيار الأول في التصويت على هذه النقطة في حين يتمثل الخيار الثاني في ارجاء التصويت عليها و عرضها على اللجان لمزيد من التفصيل.

صوت المجلس بالاجماع على مقترح تأجيل التصويت على هذه النقطة الى حين انعقاد اللجان.

النقطة الفرعية الثانية: تعويض تعبيد نهج مبرمج بالبرنامج التشاركي لسنة

2021:

أحالت رئيسة البلدية الكلمة الى السيد فتحي بن جماعة حيث بيّن أنه تم برمجة تعبيد نهج الاستقلال الذي تم اقراره بالبرنامج التشاركي لسنة 2021 ونظرا لاستحالة تصريف مياه

الامطار حسب الدراسة الفنية المعدة للغرض وبعد استشارة ممثلي المناطق، المقترح الموافقة على تعويضه على التوالي: بنهج اسبانيا ونهج مدريد ونهج حيفا من نهج حمام الشط الى شارع فلسطين وذلك حسب توفر الاعتمادات المرصودة في الغرض.

طالب السيد سامي الجربي بمزيد توضيح المقصود باستحالة تصريف مياه الأمطار.

مر المجلس للتصويت 17 + فيما احتفظ كل من محمد بلغيث والانسة خلود الجمل

2- إعادة النظر في مشروع تحويل اعتماد لمشروع تهيئة المسالخ:

المعرض على أنظاركم تحويل اعتمادات لتعزيز الفصل الخاص ببناء و تهيئة المسالخ مفصل كما يلي :

العنوان الثاني :

ع	ج	ق	ق.ف	ف	§	§§	بيان النفقات	الإعتمادات المرسمة بالميزانية	المبالغ المتعهد بها	المبالغ المدفوعة	الاعتمادات المتبقية للتعهد	التحويلات		مستوى الاعتمادات بعد التحويل
												+	-	
				06601	0001	000	اقتناء أراضي	350.000,000			350.000,000		58.142,256	291.857,744
				06617	0004	000	بناء وتهيئة المسلخ البلدي	471.254,650			471.254,650	58.142,256		529.396,906
											المجموع	58.142,256	58.142,256	0,000

بيّن السيد فتحي بن جماعة أن اللجنة الجهوية للصفقات قامت بدراسة الملف و أجلت النظر الى حين مصادقة المجلس على تخصيص الاعتمادات المستوجبة في الغرض.

لاحظ السيد محمد بلغيث وجود تضارب في المعطيات التي تم تقديمها للمجلس في دورته الاستثنائية الفارطة.

تساءلت السيدة منجية الترعي عن مصدر الموارد التي سيقع عليها التحويل.

مر المجلس للتصويت بالموافقة ل18 عضو فيما احتفظت السيدة منجية الترعي

3- النظر في إشكالية رفع الفضلات وغلق المصب:

بيّنت رئيسة البلدية أن جهة صفاقس بوجه عام و منطقة قرمدة على وجه الخصوص تمر بأزمة بيئية غير مسبوقة على اثر غلق المصب المراقب بالقنة و هي أزمة مضاعفة

بالنسبة لقرمدة لأنها منطقة عمرانية بامتياز كما نوهت الى مراسلة الجهات المعنية في الغرض للتدخل و لم يفض ذلك الى نتيجة.

عبر السيد عبد السلام عن استنكاره للموقف السلبي الذي تبنته بلدية صفاقس تجاه هذه الأزمة.

اقترحت السيدة هالة الزواري ابرام اتفاق مع أحد الخواص يتضمن وضع عقاره على ذمة البلدية بصفة وقتية أو ابرام اتفاقية تعاون لامركزي بين البلديات لتهيئة مصب للفضلات. اقترح السيد علي المطيع ردم الفضلات بصفة وقتية بالأرض التابعة للبلدية بمنطقة قمرمة الجديدة الى حين التوصل الي حل جذري.

4- النظر في طلب بعض المستشارين المتعلق بتفعيل الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية:

أفادت رئيسة المجلس أنه تبعا للمراسلة الواردة على البلدية و التي طالب فيها بعض المستشارين البلديين تفعيل مقتضيات الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية ضد رئيسة البلدية بوصفها رئيسة اللجنة الفنية لرخص البناء بمقتضى القانون و نظرا لكون زوجها يشغل مهندسا معماريا بالمنطقة البلدية.

حيث ينص الفصل 250 " يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه وأعضاء المجلس البلدي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية في ملف ما، يعين المجلس البلدي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل البلدية لدى المحاكم أو إبرام العقود ويعمل بنفس الاجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس مع مصالح البلدية".

كما أفادت رئيسة البلدية أنه تمت استشارة السيد معتز القرقوري أستاذ تعليم عال بكلية الحقوق بصفاقس في الغرض الذي وافى البلدية بما يلي:

"حيث تفيد العارضة أنها تباشر خطة رئيس بلدية وأنها بصفتها تلك تختص، طبقاً لأحكام الفصل 258 من مجلة الجماعات المحلية بإسناد التراخيص المتعلقة بالاستعمال العقاري وخاصة قرارات التقسيم ورخص البناء ورخص الهدم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

كما أفادت بأن زوجها يعمل مهندساً معمارياً وقد يتسبب ذلك في وجود شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل حالة من حالات تضارب مصالح.

وحيث جاء بالفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية ما يلي " يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه وأعضاء المجلس البلدي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية في ملف ما يعين المجلس البلدي عضواً آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل البلدية لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الاجراء اذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس مع مصالح البلدية."

كما جاء بالفصل الثالث من القانون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 يتعلق بالتصريح بالمكاسب أنه يقصد بتضارب المصالح " الوضعية التي يكون فيها للشخص الخاضع لأحكام هذا القانون مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة يستخلصها لنفسه أو لغيره تؤثر أو من شأنها أن تؤثر على أدائه الموضوعي والنزيه والمحايد لواجباته المهنية."

وحيث يتضح بالاطلاع على جملة هذه الأحكام، وخاصة الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية، أن هذا الفصل يتضمن فقرتان ليس لهما نفس الموضوع ونفس مجال الانطباق وأن الفقرة التي يمكن تطبيقها على وضعية رئيسة البلدية بوصفها تتولى بموجب القانون رئاسة اللجان الفنية المكلفة بدراسة ملفات رخص التقسيم والبناء والهدم هي الفقرة الأولى والتي بموجبها يكون لزاماً على رئيس البلدية إعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات وهو ما بادرت رئيسة البلدية بالقيام به منذ توليها رئاسة المجلس البلدي التزاماً بما جاء بمجلة الجماعات المحلية ولضمان الشفافية الكاملة في التعامل مع الملفات المطروحة عليها بموجب صلاحياتها القانونية ودرء لكل الشبهات الممكنة.

وحيث أن الفقرة الثانية من الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية لا تجد مجالا للانطباق في صورة الحال ذلك أنه لا يوجد أي مؤشر من قريب أو من بعيد يمكن أن يقوم على وجود أو امكانية وجود تعارض بين مصالح رئيس البلدية بوصفه مختصا بإسناد التراخيص المتعلقة بالاستعمال العقاري وخاصة قرارات التقسيم ورخص البناء ورخص الهدم وبين مصالح البلدية حتى مع ثبوت، وهو ما صرحت به رئيسة البلدية طوعيا لأعضاء المجلس البلدي، أن زوج رئيسة البلدية يعمل مهندسا معماريا وذلك للأسباب التالية :

السبب الاول هو أن الاختصاصات التي يمارسها رئيس البلدية بموجب مجلة الجماعات المحلية في علاقة بالتراخيص المتعلقة بالاستعمال العقاري وخاصة قرارات التقسيم ورخص البناء ورخص الهدم لا ترتبط مباشرة او بصورة غير مباشرة بمصلحة يمكن أن يستخلصها لنفسه أو حتى لغيره باعتبار أن هذه الاختصاصات مؤطرة بالقانون تأطيرا مفصلا ودقيقا لا يترك مجالا للاجتهاد لرئيس البلدية فسلطاته مقيدة والقرارات التي يمكن اتخاذها قابلة للطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

السبب الثاني هو أن الاختصاصات التي يمارسها رئيس البلدية مرتبطة برأي اللجان الفنية المختصة. ولئن كانت رئاسة هذه اللجان الفنية تعود الى رئيس البلدية بحكم القانون طبقا لأحكام الفصل 258 من مجلة الجماعات المحلية فإنها تتكون، الى جانب الرئيس أو من ينوبه، من :

- خمسة أعضاء يعينهم المجلس البلدي يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير.
 - خمسة أعضاء ممثلين عن الوزارات المكلفة بالتجهيز والبيئة وأملاك الدولة والنقل والثقافة وممثل عن الحماية المدنية يعينهم الوالي المختص ترايبا على أن يكون من بينهم مختص في التعمير.
 - مهندس معماري ممثل عن الهيئة المهنية للمهندسين المعماريين.
- كما تتم دعوة ممثل عن كل وزارة أو منشأة عمومية معنية بالتراخيص.

ولئن كان رئيس البلدية هو الذي يتخذ القرار النهائي فان صلاحيته مقيدة فمن جهة أولى وحسب الفصل 258 يتخذ رئيس البلدية قراره في أجل اقصاه شهر من تاريخ توصله برأي اللجنة ويكون قرار الرفض معطلا.

ومن جهة ثانية وحسب نفس الفصل من مجلة الجماعات المحلية فانه يتم نشر قرارات التقسيم ورخص البناء والهدم مصحوبة برأي اللجنة الفنية على الموقع الالكتروني للبلدية وهو ما يجعل ممارسة رئيس البلدية لاختصاصه خاضعا لمبدأ الشفافية الذي الزم الدستور الادارة العمومية باحترامه كما أنه يمكن كل من يتمسك أو يريد ان يتمسك بوجود شبهة او شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة طبقا للفقرة الاولى من الفصل 250 من مجلة الجماعات المحلية من اللجوء الى الجهات المخول لها النظر في مثل هذه الشبهات وتتبعها وزجرها."

تساءل السيد نادر سحنون عن الغاية من تكليف رئيسة البلدية السيد سامي الجربي لترأس اللجنة الفنية لرخص البناء.

تدخل السيد سامي الجربي معتبرا أن تناول الملف المتعلق برخصة البناء المتنازع فيه شأنها ينطوي على مغالطة و اعتبر أن الملف يحتوي على معطيات شخصية تستوجب من السيد نادر سحنون و الذي سبق له و أن اطلع على الملف في حالة نسخها الاستظهار باذن على عريضة خاصة اثر التنبيه الذي توجه به المعني بالأمر عن طريق العدل المنفذ الى البلدية .

طالبت السيدة هالة الزواري السيد سامي الجربي بالتوضيح للمجلس عن سبب موافقته على ملف الرخصة . اجابها السيد سامي الجربي ان هو واجبه التثبت من اكتمال الملف بالوثائق التي طلبتها الادارة وحيث ان الوثائق متوفرة تولى الموافقة على الرخصة وعقبت السيدة هالة الزواري ان اللجنة يمكنها اعادة النظر وتفتح الملف من جديد وتطلب وثائق اخري وماهو سبب الاستعجال في اسناد الرخصة خاصة وان المعماري ومهندس البلدية وممثل التجهيز وممثل هيئة المهندسين المعماريين رفضوا اسناد الرخصة

اجابها السيد سامي الجربي انها سبق وان اطلعت على الملف قبل الجلسة وابدت موافقتها ثم غيرت رأيها ردت السيدة هالة الزواري أنها لم تكن حاضرة في الجلسة الاولى ولم يقع تمكينها من كل المعطيات .

تدخل السيد نادر سحنون متوجها بالكلام الى السيد سامي الجربي (اش حرق شعيرك هاز حمل على كتفك) اجابه السيد سامي الجربي(اش يهكم في والديا واتلهى بروحك انا تبعت هالة الزواري قالت الملف الملف مريقل وبعد ذلك غيرت رأيها لان السيد نادر سحنون عملها هكا سيب عليكم انتم سياسة القطيع ارر امشي وهذا مجلس متصابي مجلس طفولي مانقعدش فيه) وغادر الجلسة

رفعت رئيسة البلدية الجلسة ثم وقع استئنافها مجددا لتعلن عن انسحابها من رئاسة اللجنة الفنية لرخص البناء و تكليف مساعدي رئيس البلدية القيام بهذه المهمة بالتناوب فيما بينهم. طالب السيد سمير السقا تقديم اعتذار للمجلس من طرف السيد سامي الجربي ودعا الى ضرورة التريث و ضبط النفس.

5- معاينة استقالة السيد فتحي كمون من عضوية المجلس البلدي:

أفادت رئيسة البلدية أنه ورد بتاريخ 19 أكتوبر 2021 استقالة السيد فتحي كمون من عضوية المجلس البلدي. تمت معاينة الاستقالة من طرف المجلس طبقا لأحكام الفصل 205 من مجلة الجماعات المحلية. رفعت الجلسة في حدود الساعة الخامسة و النصف مساء.

رئيس البلدية

الكاتب العام